

Distr.: General
17 April 2001
Arabic
Original: English

مجلس الأمن



التقرير السابع للأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية

أولا - مقدمة

١ - طالب مجلس الأمن، في قراره ١٣٤١ (٢٠٠١) المؤرخ ٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠١، بأن تقوم الأطراف في اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار (S/1999/815، المرفق) بالتنفيذ التام لخطة كمبالا وخطط هراري الفرعية لفض الاشتباك وإعادة نشر القوات دون تحفظات في غضون المهلة المنصوص عليها في اتفاق هراري ومدتها ١٤ يوما، ابتداء من ١٥ آذار/مارس ٢٠٠١. وأيد المجلس أيضا المفهوم الجديد للعمليات الذي قدمه الأمين العام فيما يتعلق بنشر الأفراد المدنيين والعسكريين اللازمين لرصد تنفيذ الأطراف لخطط فض الاشتباك والتحقق من هذا التنفيذ.

٢ - وفي القرار نفسه، حث مجلس الأمن الأطراف في اتفاق لوساكا على أن تقوم، في موعد أقصاه ١٥ أيار/مايو ٢٠٠١، وباتصال وثيق مع بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (البعثة)، بوضع واعتماد خطة وجدول زمني دقيقين يؤديان، وفقا لاتفاق لوساكا، إلى إتمام الانسحاب المنظم لجميع القوات الأجنبية من إقليم جمهورية الكونغو الديمقراطية، وطلب إلى الأمين العام أن يوافيه بحلول ١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠١ بتقرير عن التقدم المحرز في هذه الجهود. كما حث المجلس أطراف الصراع على أن تقوم، قبل ١٥ أيار/مايو أيضا، وباتصال وثيق مع البعثة، بإعداد خطط محددة الأولويات لترع سلاح جميع الجماعات المسلحة المشار إليها في الفصل ٩-١ من المرفق ألف من اتفاق لوساكا أو تسريحها أو إعادة دمجها أو إعادة توطينها.

٣ - وهذا التقرير مقدم وفقا للقرار المذكور أعلاه، ويبين التطورات التي حدثت منذ تقديم التقرير السادس للأمين العام عن البعثة، المؤرخ ١٢ شباط/فبراير ٢٠٠١ (S/2001/128).

٤ - وبينما كان هذا التقرير يجري وضعه في صيغته النهائية، أعيق نشر قوات الأمم المتحدة المزمع إلى كيسانغاني من جانب سلطات التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية (التجمع الكونغولي). وطالب التجمع بأن تقوم البعثة بالتحقيق في انتهاكات مزعومة لوقف إطلاق النيران ارتكبتها القوات المسلحة الكونغولية في مقاطعة كاساي. وقد نفت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية هذه المزاعم. وبدأت البعثة تحقيقا ولكنها أبلغت التجمع الكونغولي أنها مصرة على أنه ينبغي ألا يكون هناك ربط بين الانتهاكات المزعومة ونشر الوحدة المغربية التابعة للأمم المتحدة التي يبلغ قوامها ١٢٠ جنديا في كيسانغاني. ونظرا لرفض التجمع الكونغولي السماح للوحدة المغربية بالهبوط في كيسانغاني، فقد حول مسارها هي وما تحمله من معدات إلى بانغي في ١٥ نيسان/أبريل.

٥ - وفي هذا الصدد، قام القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لجمهورية الكونغو الديمقراطية لدى الأمم المتحدة بكتابة رسالة إلى رئيس مجلس الأمن في ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠١ (S/2001/361).

ثانيا - التطورات السياسية

٦ - أدت الإنجازات التي حققها اجتماع القمة الإقليمي المعقود في لوساكا في ١٥ شباط/فبراير، واجتماعي مجلس الأمن المعقودين يومي ٢١ و٢٢ شباط/فبراير مع اللجنة السياسية في نيويورك، إلى إحياء الآمال في إحراز تقدم في تنفيذ اتفاق لوساكا. وأعربت الأطراف عن التزامها بخطة كمبالا وخطط هراري الفرعية بشأن فض الاشتباك وإعادة نشر القوات، الموقعة في نيسان/أبريل وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، على التوالي. وبالإضافة إلى ذلك، تعهد الرئيس كابيلا بأن يسمح للسير كيتوميلي ماسيري بأن يواصل عمله كميسر محايد للحوار بين الكونغوليين. وأعطيت عملية السلام زخما جديدا باتخاذ قرار مجلس الأمن ١٣٤١ (٢٠٠١)، الذي أعاد فيه المجلس تأكيد إذنه الوارد في القرار ١٢٩١ (٢٠٠٠) المؤرخ ٢٤ شباط/فبراير ٢٠٠٠، والولاية المنصوص عليها في ذلك القرار لتوسيع نطاق البعثة ونشرها.

٧ - وفي رسالة مؤرخة ٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠١ موجهة إلى (S/2001/174)، رحبت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية باتخاذ القرار ١٣٤١ (٢٠٠١)، ووصفته بأنه خطوة

هامة صوب التعجيل بعملية السلام، وتعهدت بالاحترام التام لأحكام القرار. وأعادت الحكومة تأكيد موقفها بشأن الحوار بين الكونغوليين، الذي اعتبرته أساسيا لتحقيق المصالحة بين أبناء شعب الكونغو، وكررت تأكيد التزامها بتنظيم حوار وطني مفتوح تحت رعاية السير كيتوميلي ماسيري.

٨ - وفي محادثة هاتفية مع الرئيس كاغامي في ٢٤ شباط/فبراير، أكد لي الرئيس كاغامي اعتزام رواندا فض اشتباك قواتها على مسافة ٢٠٠ كيلومتر من المواقع الأمامية، وشدد على أن بلده أعطى التزاما بالانسحاب إلى مسافة أبعد بكثير مما اتفقت عليه الأطراف. وأعرب الرئيس عن ثقته في أن التجمع الكونغولي سيفي بالتزامه بالانسحاب من بويتو.

٩ - وفي ٢٦ شباط/فبراير، أعرب وزراء خارجية الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي عن ارتياحهم لنتائج مؤتمر قمة لوساكا والجلستين اللتين عقدهما مجلس الأمن بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية، واقترحوا الاستئناف التدريجي لإرسال المعونة إلى ذلك البلد. وأثنى الوزراء على عروض السلام المقدمة من حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، وعلى ما أعلنته من اعتزامها إجراء إصلاح اقتصادي، ورحبوا بالاتصال الذي قام به الرئيس كابيلا مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

١٠ - واستقبل الرئيس كابيلا ممثلي الخاص، السيد كامل مرجان، في ٥ آذار/مارس، وأكد تأييد حكومته التام لنشر قوات بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والموافقة على فض اشتباك القوات وإعادة نشرها. وأعرب الرئيس أيضا عن القلق إزاء الحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان في المقاطعات الشرقية من البلد.

١١ - وفي ٩ آذار/مارس، أعرب زعماء الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، المجتمعين في ويندهوك، عن ارتياحهم للتطورات الحادثة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وهنأوا الرئيس كابيلا على عروضه السلمية التي طرحها على المعارضة، والتي مهدت السبيل للميسر المحايد للحوار بين الكونغوليين لكي يستأنف أعماله.

١٢ - وعقب الزيارة التي قام بها الرئيس كابيلا إلى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في أوائل شباط/فبراير، وصل فريق مشترك من الصندوق والبنك إلى كينشاسا في ١٤ آذار/مارس لإجراء دراسة للحالة الاقتصادية ووضع برنامج للتكيف الهيكلي. وفي ختام الزيارة، أعلنت هاتان المؤسسات أنهما ستنظران في استئناف تقديم المعونة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية بعد فترة ستة أشهر تقوم الحكومة خلالها بإجراء إصلاحات أساسية.

١٣ - وفي الفترة من ١٢ إلى ١٦ آذار/مارس، قام الرئيس كابيلا بزيارة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنرويج، والسويد، وبلجيكا بهدف توطيد العلاقات

الدبلوماسية. وأعرب خلال زيارته عن عزمه على إعادة تنظيم الحكومة، وأكد قبوله بأن يكون السير كيتوميلي ماسيري ميسرا للحوار بين الكونغوليين. وأعرب عن الأمل في أن يؤدي الحوار الوطني إلى إجراء الانتخابات، لكنه حذر من أنها لن تجرى قبل توحيد البلد، وإجراء تعداد للسكان، وإقامة الهياكل الأساسية الضرورية. وفي ١٦ آذار/مارس، تعهد رئيس اللجنة الأوروبية، السيد رومانو برودي، بالإفراج عن ١٢٠ مليون يورو كمعونة إنمائية إذا ما حققت المحادثات المقبلة بين الرئيس كابيلا والميسر تقدما ملموسا.

١٤ - وفي ٦ آذار/مارس، اجتمع الرئيس كابيلا والرئيس شيلوبا في لوساكا. واستعرض الزعيمان القرارات التي اتخذت خلال مؤتمر قمة لوساكا المعقود في ١٥ شباط/فبراير، الذي لم يحضره الرئيس كاغامي. وفي وقت لاحق، اجتمع الرئيس كاغامي والرئيس مبيكي في بريتوريا لمناقشة القضايا المتصلة بالسلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى.

١٥ - وقام الرئيس كابيلا بزيارة جنيف للتحديث أمام لجنة حقوق الإنسان في ٣٠ آذار/مارس وأجرى محادثات مع الرئيس شيراك، الذي تحدث أمام اللجنة في اليوم نفسه. واجتمع الرئيس كابيلا أيضا معي وقدم مزيدا من التأكيدات بتعاونها التام مع عملية الأمم المتحدة لحفظ السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأعرب عن رغبته الجادة في تحقيق السلام مع جيرانه وأوضح أنه سيتابع إجراء الاتصالات الثنائية مع أوغندا ورواندا وبوروندي.

١٦ - وقام وزير خارجية أوغندا، السيد إرييا كاتيغايا، بزيارة إلى كينشاسا في ٣ نيسان/أبريل واستقبله الرئيس كابيلا. وأعلن السيد كاتيغايا أثناء زيارته عن ارتياح أوغندا لأن حدود بلده مع جمهورية الكونغو الديمقراطية أصبحت الآن آمنة، وقال إن أوغندا على استعداد لسحب جميع قواتها. ومن المتوقع عقد اجتماع بين الرئيس كابيلا والرئيس موسيفيني في المستقبل القريب.

الحوار بين الكونغوليين

١٧ - اجتمع الرئيس كابيلا والسير كيتوميلي ماسيري خلال الدورة الاستثنائية الخامسة لمؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية المعقود في سرت، الجماهيرية العربية الليبية، في ١ و ٢ آذار/مارس، ووجه الرئيس الدعوة إلى الميسر لزيارة كينشاسا لإجراء مناقشات بشأن طرائق الحوار بين الكونغوليين.

١٨ - وفي ١٢ آذار/مارس، اجتمع الرئيس كابيلا مع عدد من الممثلين السياسيين وممثلي المجتمع المدني الكونغوليين لاستعراض عملية تنظيم النشاط السياسي. بيد أن ممثلي بعض أحزاب المعارضة الرئيسية لم يحضروا هذا الاجتماع. وفي وقت لاحق، أنشأت الحكومة لجنة

لمراجعة مرسومي القانونين رقم ١٩٤ و ١٩٥ المؤرخين ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، اللذين وضعاً قيوداً على الأحزاب السياسية وأنشطتها. وفي ٢٧ آذار/مارس، أوصت اللجنة المشتركة التعادلية التمثيل، بإدخال تعديلات على المرسومين، سيكون من شأنها أن تؤدي، حال اعتمادها، إلى السماح لجميع الأحزاب السياسية المسجلة بموجب قانون صادر في عام ١٩٩٠ بأن تمارس عملها.

١٩ - ووصل السير كيتوميلي ماسيري إلى كينشاسا في ١٨ آذار/مارس، ورحب به جميع الوزراء في الحكومة. وعقد الميسر اجتماعاً دام ثلاث ساعات مع الرئيس كاييلا، أعقبه مؤتمر صحفي مشترك أعلن خلاله السير كيتوميلي أنه تم التوصل إلى أسس مشتركة لإجراء الحوار الوطني وأن العملية ستكون شاملة للجميع قدر الإمكان. واغتتم الميسر تلك الفرصة لتقديم السيد محمد الحسن ولد لبات، وزير خارجية موريتانيا الأسبق، الذي سترأس مكتب الميسر في كينشاسا.

٢٠ - وعقب مغادرة السير كيتوميلي كينشاسا، اجتمع مع مسؤولي الاتحاد الأوروبي في بروكسل حيث وصف اجتماعه مع الرئيس كاييلا بأنه اتسم بالصدق والتعمق وكان مثمراً. وفي ٢٢ آذار/مارس أعلن الاتحاد الأوروبي أنه سيفرج عن مبلغ ١,٩ مليون يورو دعماً لعملية التيسير.

٢١ - وعاد الميسر إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية حيث زار الجزء الشرقي من البلد خلال الفترة من ٢٩ آذار/مارس إلى ٣ نيسان/أبريل. واجتمع هناك بأعضاء المعارضة السياسية والمجتمع المدني. واجتمع أيضاً بقيادة التجمع الكونغولي في غوما، وقادة جبهة تحرير الكونغو في بيني. وتناولت هذه المناقشات أساساً مسألة التمثيل في الحوار وموعده ومكانه. وشدد قادة التجمع الكونغولي على أن تكون المشاركة في الحوار بين الكونغوليين على قدم المساواة بالنسبة لجميع المشتركين وفقاً لروح اتفاق لوساكا. وكان الميسر قد اجتمع من قبل، في جوهانسبرغ، بزعيم التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - حركة التحرير التجمع الكونغولي - حركة التحرير، واستقبل في غابوروني وفداً من التجمع.

٢٢ - وفي الفترة ما بين ٨ و ١٠ نيسان/أبريل، زار السير كيتوميلي كينشاسا حيث اجتمع مع الرئيس كاييلا ومع ممثلي المعارضة السياسية والمجتمع المدني. وبعد كينشاسا، زار الميسر كانانغا ولوبومباشي لإجراء المزيد من المشاورات مع المشتركين الكونغوليين.

حركات المتمردين الكونغوليين

٢٣ - أشرت في تقرير المؤرخ ١٢ شباط/فبراير ٢٠٠١ (S/2001/128) إلى أن ثلاث حركات من حركات المتمردين اندمجت لتشكيل جبهة تحرير الكونغو. وتضم الحركة الجديدة

حركة تحرير الكونغو، والتجمع الكونغولي - حركة التحرير، والتجمع الكونغولي - الجناح الوطني، ويرأسها السيد جان بيير ميمبا. وفي رسالة مؤرخة ٥ آذار/مارس موجهة إلى رئيس اللجنة العسكرية المشتركة مؤرخة ٥ آذار/مارس، أشار مندوب التجمع الكونغولي - حركة التحرير إلى أن كلا من التجمع الكونغولي - حركة التحرير وجبهة تحرير الكونغو كانا قد وقعا بصورة مستقلة على اتفاق لوساكا، وينبغي أن يعاملا على هذا النحو.

٢٤ - وفي رسالة مؤرخة ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠١ موجهة إلى من السيد ميمبا، أبلغني باتفاق تحالفت بمقتضاه جماعات الماي ماي في شمال كيفو مع جبهة تحرير الكونغو وستقوم بتشكيل ما يسمى "فرقة الماي ماي الخاصة" في إطار القوات العسكرية لجبهة تحرير الكونغو. وينص الاتفاق أيضا على فتح مخيمات للاجئين من أوغندا ورواندا وبوروندي، وطلب من الأمم المتحدة تقديم المساعدة في مجال النقل والإمداد من أجل إنشاء وتشغيل هذه المخيمات.

٢٥ - وأعلن السيد أدولفي أنوسومبا، زعيم التجمع الكونغولي، خلال زيارة قام بها إلى جنوب أفريقيا أن السلام أصبح الآن أقرب منلا عما كان عليه على مدى قرابة ثلاثة أعوام، وأن الفرصة السانحة لتحقيق ذلك لا ينبغي تجاهلها. وحث الفصائل المتحاربة في الصراع على الكف عن التسويف والاجتماع على وجه السرعة من أجل تجنب تجدد الصراع ولكي تبين للجميع أنها تعبئ قواها صوب تحقيق الديمقراطية. وعقد السيد أنوسومبا أثناء وجوده في جنوب أفريقيا محادثات مع ممثلي حزب المؤتمر الوطني الأفريقي، الذي أبدى رغبته في دعم عملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية. واجتمع زعيم التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية أيضا بلجنة الحقيقة والمصالحة واللجنة الانتخابية المستقلة في جنوب أفريقيا لإجراء مناقشات بشأن إمكانية إقامة مؤسسات مثيلة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأخيرا، زار الميسر المحايد في غابوروني.

ثالثا - التطورات العسكرية

٢٦ - ظلت الحالة العسكرية هادئة بوجه عام، ولم يبلغ عن انتهاكات جسيمة لوقف إطلاق النار إلا حول بولومبا في المقاطعة الاستوائية. وادعت الحكومة والقادة المتحالفون معها قيام جبهة تحرير الكونغو بشن هجمات متكررة على مواقعهم قرب بولومبا وعلى عبّارات إعادة الإمداد على نهر إيكيليما ما بين مبانداكا وبولومبا. ووقعت أخطر الحوادث في ٢٨ شباط/فبراير حينما ادعت القوات المسلحة الكونغولية أنها تكبدت خسائر تمثلت في ثلاثة من القتلى و ٧ من الجرحى؛ وفي ١١ آذار/مارس عندما أصيب ٢٣ من جنود القوات الخليفة بجراح على إحدى العبّارات؛ وفي ١٦ آذار/مارس حينما أصيب ثلاثة جنود آخرين

من جنود القوات الحليفة. وفي رسالة مؤرخة ١٩ آذار/ مارس موجهة إلى رئيس مجلس الأمن، احتج الممثل الدائم لناميبيا لدى الأمم المتحدة على الهجمات التي تشنها جبهة تحرير الكونغو على بعثات إعادة الإمداد التي تقوم بها القوات الحليفة في منطقة بولومبا (S/2001/246).

٢٧ - وهددت الحكومة والقوات الحليفة بالقيام بأعمال انتقامية ضد جبهة تحرير الكونغو، وتلقت البعثة تقريراً يفيد بأن طائرات القوات المتحالفة هاجمت مواقع تابعة لجبهة تحرير الكونغو قرب بولومبا في ١٥ و ١٦ آذار/مارس وأسقطت ثلاث قنابل على باسانكوسو في ١٧ آذار/مارس. واعترف قائد قوة العمل التابعة للقوات الحليفة بوقوع الهجمات حول بولومبا وأنحى باللائمة على أحد القادة المحليين الذي تعرض للتوبيخ والمساءلة منذ ذلك الوقت. وأكدت جبهة تحرير الكونغو، من جانبها، أن قواتها هاجمت إحدى العبارات على نهر إيكليمبا في ١١ آذار/مارس، لكنها زعمت بأن جنود القوات الحليفة على ظهر العبارة كانوا يتصرفون بصورة عدائية.

انسحاب القوات الأجنبية

٢٨ - وفقاً للتعهد الذي قدمه الممثل الدائم لرواندا لدى الأمم المتحدة إلى رئيس مجلس الأمن في ١٨ شباط/فبراير، بدأ جنود جيش رواندا الوطني الانسحاب من مواقعهم حول بويتو في مقاطعة كاتانغا في ٢٨ شباط/فبراير. وراقب الانسحاب فريق من المراقبين العسكريين التابعين للبعثة، الذين وصلوا المدينة في ٢٦ شباط/فبراير وبقوا هناك. وتحركت قوات من جيش رواندا الوطني يقدر عدد أفرادها بـ ٣ ٠٠٠ في اتجاه الشمالي الشرقي نحو موبا وبيبا وكاليمي، حيث تزامن وصولهم مع ما ذكر من إعادة ثلاث كتائب من الجيش البوروندي إلى وطنها. ومن ثم أبلغ مسؤول بوروندي كبير البعثة أن الوجود العسكري للمتمردين البورونديين في جمهورية الكونغو الديمقراطية يقتصر الآن على كتيبة واحدة في فيزي وكتيبة ثانية في أوفيرا.

٢٩ - ووفقاً للإعلان الصادر عن الحكومة الأوغندية في ٢٠ شباط/فبراير، بدأت إعادة كتيبة من قوات الدفاع الشعبي لأوغندا إلى وطنها في ٢٨ شباط/فبراير من بويتو في المقاطعة الشرقية. ورصد المراقبون العسكريون التابعون للبعثة رحلات الطائرات المغادرة. وفي ٢١ آذار/مارس، رصد المراقبون العسكريون التابعون للبعثة إعادة كتيبة تابعة لقوات الدفاع الشعبي لأوغندا إلى وطنها من لبيغ. وسُجل أن ما يربو على ١ ٤٥٠ جندياً من جنود قوات الدفاع الشعبي لأوغندا قد غادروا بوتا وجيمينا.

٣٠ - وفي ٢٠ آذار/مارس، سُحبت كتيبة تابعة لجيش رواندا الوطني من مانونو في مقاطعة كاتانغا إلى رواندا. ورصد المراقبون، التابعون للبعثة، الوصول إلى مطار كيغالي. وأعلن وزير خارجية رواندا أن ٢٠٠ جندي آخرين تابعين لجيش رواندا الوطني قد أُعيدوا إلى وطنهم في اليوم السابق.

٣١ - وقد قام الجنرال أودونغو، رئيس الأركان الأوغاندي بإبلاغ البعثة بأن كتيبة واحدة تابعة لقوات الدفاع الشعبي الأوغندي قد أتمت عودتها إلى الوطن في أوغندا في ١١ نيسان/أبريل. وفي ١٢ نيسان/أبريل، طلب الجنرال أودونغو أن تأذن له البعثة في استخدام مطار بانغوكا في كيسانغاني لإعادة كتيبة ثانية إلى الوطن توجد حاليا في بافواسنده. وفي ٧ نيسان/أبريل أعلن المتحدث عسكري تابع لزمبابوي أيضا أن زمبابوي ستخفض قوام قواتها في جمهورية الكونغو الديمقراطية بمقدار ٥٠٠ رجل "في القريب العاجل". وقد غادر نحو ٢٠٠ جندي تابعين لزمبابوي مبانداكا إلى كينشاسا.

فض اشتباك القوات

٣٢ - بدءا من ١٥ آذار/مارس، وهو الموعد المحدد لبدء فض الاشتباك في قرار مجلس الأمن ١٣٤١ (٢٠٠١)، انسحبت قوات التجمع الكونغولي من بويتو إلى مواقع على مسافة ١٥ كيلومترا إلى الشرق. ورصد المراقبون التابعون للبعثة هذا الانسحاب. وفي مناطق إكيلا و كانانغا وكابندا وكابالو، تلقت البعثة تقارير تشير إلى حدوث عمليات انسحاب لقوات التجمع الكونغولي مسافات تبلغ ١٥ كيلومترا وفي بعض الحالات مسافات تزيد على ذلك. وأفادت التقارير أيضا أن جيش رواندا الوطني قد انسحب إلى مسافات تتفق وعزمه على فض الاشتباك لمسافة ٢٠٠ كيلومتر.

٣٣ - وفي ٢٣ آذار/مارس، أقرت اللجنة العسكرية المشتركة بروتوكولا تكميليا لخطط هراري الفرعية لفض الاشتباك كيما يأخذ في الاعتبار قرار التجمع الكونغولي بسحب قواته إلى مسافة ١٥ كيلومترا بدلا من ٢٠٠ كيلومتر. وفي البروتوكول، وافقت الأطراف على المواقع الدفاعية الجديدة لقوات التجمع الكونغولي، بما في ذلك الترتيبات المتعلقة بالمناطق الحساسة في بويتو ومطار إكيلا. ووافقت الأطراف كذلك على توفير ضابط اتصال دائم واحد كحد أدنى في كل من اللجان العسكرية المشتركة الإقليمية الأربع، وأذنت الأطراف للجان العسكرية المشتركة الإقليمية في بيوندي وكابندا وكابالو وليسالا أن تشارك البعثة مقارها القطاعية التي كانت أنشئت في مبانداكا وكيسانغاني و كانانغا وكاليمي.

٣٤ - وشوهدت عمليات انسحاب من جانب قوات تابعة للقوات المسلحة الكونغولية والقوات الحليفة رغم التأخر في إصدار أوامر فض الاشتباك. وأفاد مراقبو البعثة في روبيي

قرب بويتو بحدوث تحرك للقوات المسلحة الكونغولية والقوات الزمبابوية إلى مواقع جديدة في كامانغا، على بعد حوالي ١٥ كيلومترا باتجاه جنوب غرب بويتو. وانسحبت أيضا قوات تابعة للقوات المسلحة الكونغولية في المقاطعة الاستوائية على امتداد نهر أوبانغوي من موكولو نحو بوبورو. وأبلغ قائد قوة العمل التابعة للقوات المتحالفة البعثة أن تنفيذ القوات المتحالفة فض الاشتباك وخروجها من إيكيل سيكون مشروطا بإعطاء تأكيدات باستمرار توفير إمكانية الوصول إلى المطار لأغراض التزود بالمؤن. ورفضت البعثة هذا الشرط واقترحت عوضا عن ذلك طرح هذه المسألة في اللجنة العسكرية المشتركة. وتتوقع البعثة أن تنم نشرها إلى إيكيل بحلول ٢٠ نيسان/أبريل.

٣٥ - وكان القلق يساور البعثة لأن قادة القوات المتحالفة في كانانغا أعلنوا أنهم لم يتلقوا أوامر بفض الاشتباك وإعادة الانتشار إلا في ٢٩ آذار/مارس. وأثار الجنرال دبالو، قائد القوة، هذه المسألة مع قيادة القوات المتحالفة، ذلك لأن طول فترة التأخر في فض اشتباك القوات المسلحة الكونغولية والقوات المتحالفة في كاساي لا يمكن إرجاعه إلى حصول لبس أول الأمر أو إلى صعوبات في الاتصالات. وأبلغ أن فض الاشتباك في منطقة كاتانغا سوف يتم في غضون بضعة أيام وأن جميع العناصر الهجومية لدى القوات المسلحة الكونغولية سوف تُسحب من كاتانغا والمقاطعة الاستوائية.

٣٦ - ولم تكن ثمة تقارير أو دلائل على فض الاشتباك من جانب القوات التابعة لجهة تحرير الكونغو. وفي ١٥ آذار/مارس، قام زعيم جبهة تحرير الكونغو، السيد جان - بيمبا، بإبلاغ قائد قوة البعثة ورئيس اللجنة العسكرية المشتركة أنه صدرت أوامر بفض الاشتباك للانسحاب لمسافة ١٥ كيلومترا من المواقع الحالية، التي يقع كثير منها على مسافة قد تصل إلى ١٠٠ كيلومتر إلى الأمام من المواقع الجديدة المتفق عليها والمنصوص عليها في خطط هراري الفرعية. وفي ٢٣ آذار/مارس، أعلن وفد جبهة تحرير الكونغو إلى اللجنة العسكرية المشتركة أن حركته لن تفض الاشتباك إلا بعد: (أ) قيام البعثة بنشر قواتها في المناطق التي تخليها القوات التابعة لجهة تحرير الكونغو من أجل حماية السكان المدنيين؛ (ب) تحقق مزيد من التقدم في الحوار بين الكونغوليين. وفي ٣١ آذار/مارس، نقلت البعثة أعضاء من السلك الدبلوماسي للقيام بمسعى مشترك لدى السيد بيمبا لحثه على الامتثال لخطط فض الاشتباك، والتقييد الدقيق بوقف إطلاق النار. وأبلغ السيد بيمبا ممثلي الخاص في ١٢ نيسان/أبريل ٢٠٠١ أنه سيبدأ فض اشتباك قواته ووافق على نشر البعثة إلى ياسانكو وبيغالي وبولومبا وإماتي لواء، ولكنه هدد بمهاجمة القوات المسلحة الكونغولية إذا قامت بارتكاب أعمال وحشية في المناطق التي تخليها جبهة تحرير الكونغو.

٣٧ - وفي ٢٩ آذار/مارس، بدأت البعثة عملية التحقق بأفرقة الرصد التابعة لها والمتمركزة في كاليمي. وعاق الجهود المبذولة من البعثة أن أحدا من الأطراف، ما عدا التجمع الكونغولي - حركة التحرير، لم يقدم المعلومات المطلوبة عن مواقعه وقوام قواته ومعداته. وعلاوة على ذلك فإن التفاصيل المتعلقة بضباط الاتصال لم تقدمها الأطراف جميعها وأن اللجنة العسكرية المشتركة الإقليمية في كابلو لم تنقل بعد لكي تشارك البعثة مقرها القطاعي في كاليمي. ومع ذلك تأكد فض الاشتباك وإعادة نشر القوات في المناطق الواقعة حول بويتو ودوبيي وكابندا وكابلو. وستزداد وتيرة عملية التحقق مع وصول موارد جوية إضافية وزيادة التعاون في مطاري كالمي ومانوتو.

الجماعات المسلحة

٣٨ - على مدى الشهرين الماضيين، وردت تقارير عن حوادث ارتكبتها جماعات مسلحة في المقاطعات الشرقية. ففي أواسط شباط/فبراير، تلقت البعثة تقارير عن ازدياد القتال في جنوب كيفو ورافق ذلك إشاعات متواترة بأن الأسلحة تنقل بالطائرات إلى شابوندا من كينشاسا من أجل دعم الهجوم الذي تشنه جماعة الـ مايي - مايي. وخلال آذار/مارس، لوحظ حصول انخفاض في عدد أنشطة الجماعات المسلحة، ولا سيما الـ مايي - مايي. وقد حدث هذا الانخفاض في عدد الأنشطة فيما كانت أعداد كبيرة من مقاتلي الـ مايي - مايي في جنوب كيفو، حسب ما ذكر، يسلمون أنفسهم للتجمع الكونغولي، مما أفضى إلى التكهّن بأنه تم منذئذ تجنيد الكثيرين منهم في القوات العسكرية التابعة للتجمع. وحدث تطور مواز في شمال كيفو، حيث توصلت جبهة تحرير الكونغو وميليشيات الـ مايي - مايي إلى اتفاق في ٢١ آذار/مارس (انظر الفقرة ٢٤ أعلاه).

٣٩ - ومنذ بدء عملية فض الاشتباك، تلقت البعثة تقارير عن نشاط للجماعات المسلحة في منطقتي بويتو وكابلو. إذ يدعي مسؤولون إداريون وعسكريون في كابلو أنه، بعد انسحاب قوات تابعة لجيش رواندا الوطني والتجمع الكونغولي من لوكولا في ١٧ آذار/مارس، دخل جنود تابعون للقوات المسلحة الكونغولية وحوالي ٧٠ من ميليشيات الـ مايي - مايي المنطقة. ويدعي هؤلاء أيضا أن القوات المسلحة الكونغولية وجماعة الـ مايي - مايي دخلت مدينة صغيرة أخلتها قوات التجمع الكونغولي مؤخرا، واعتقلت تسعة أشخاص لتعاونهم مع التجمع الكونغولي وقتلت اثنين منهم علنا.

كيسانغاني

٤٠ - واصلت رواندا وأوغندا الاحتفاظ بقواتهما على مسافة تمتد حوالي ١٠٠ كيلومتر من وسط كيسانغاني. غير أن العناصر العسكرية التابعة للتجمع الكونغولي من أجل

الديمقراطية بقت في المدينة مع ادعاء قادتها أن الشواغل الأمنية لا تمكنهم من سحب قواتهم قبل وصول قوات الأمم المتحدة. ومع ذلك، واجهت البعثة صعوبة في الحصول على موقع لوحدة الحراسة المغربية التي كان من المقرر نشرها في المدينة في ١٥ نيسان/أبريل. ذلك أن التجمع الكونغولي كان يعارض أن يكون للبعثة وجود دائم في الميناء أو في مطار بانغبوكا. وأخيرا اقتنع زعماء التجمع بالتخلي عن مكان لوحدة للحراسة وعن مرافق للعمليات الجوية في كلا مطاري كيسانغاني وعن مجمع أقامه الحاكم السابق لتوفير مكان إقامة للقوات.

٤١ - وذكرت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، في رسالتها المؤرخة ٢٦ شباط/فبراير، الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن (S/2001/174)، أن قوات أوغندا ورواندا والقوات التابعة لحركة معارضة مسلحة لم تنسحب بعد من كيسانغاني، خلافا لأحكام القرار ١٣٠٤ (٢٠٠٠) المؤرخ ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٠. ودعت الحكومة إلى تنفيذ الفقرة ١٤ من القرار، التي أعربت عن وجهة النظر القائلة بأنه ينبغي لرواندا وأوغندا دفع تعويضات عما ألحقته من خسائر في الأرواح وأضرار بالملكات في كيسانغاني.

رابعا - التعاون مع اللجنة العسكرية المشتركة

الموقع المشترك للجنة العسكرية المشتركة والبعثة

٤٢ - زار العميد نجوكي موانيككي، رئيس اللجنة العسكرية المشتركة، كينشاسا في الفترة من ١٢ إلى ١٦ آذار/مارس، وقام، في جملة أمور، بالتشاور مع مسؤولين حكوميين ومع البعثة بشأن طرائق نقل اللجنة العسكرية المشتركة من لوساكا إلى كينشاسا. وبينت البعثة ما تستطيع تقديمه للجنة العسكرية المشتركة من أماكن المكاتب، والمعدات، والاتصالات، والنقل، واللوازم. وأبدت حكومة أنغولا أيضا استعدادها لتوفير رحلتين جويتين للمساعدة في عملية النقل. وخلال الجلسة العامة المعقودة في ٤ و ٥ نيسان/أبريل، قررت اللجنة العسكرية المشتركة إيفاد فريق تقييم إلى كينشاسا في ٢٣ نيسان/أبريل لمناقشة إبرام اتفاق بشأن المركز بين حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية واللجنة العسكرية المشتركة، ولتقييم الاحتياجات الأمنية الشخصية لمندوبي اللجنة العسكرية المشتركة في كينشاسا. وستنظر اللجنة العسكرية المشتركة في تقرير فريق التقييم خلال جلستها العامة المقبلة وفي التوصيات المقدمة إلى اللجنة السياسية.

وضع خطط لانسحاب القوات الأجنبية ونزع سلاح الجماعات المسلحة وتسريحها وإعادة إدماجها وإعادة توطينها

٤٣ - في الجلسة المعقودة في ٦ نيسان/أبريل، أقرت اللجنة السياسية مفهوم العمليات والجدول الزمني للمرحلة الأولى من مشروع الخطة الذي أعدته اللجنة العسكرية المشتركة لنزع سلاح الجماعات المسلحة وتسريحها وإعادة إدماجها وإعادة توطينها. ووافقت اللجنة السياسية أيضا على مفهوم الانسحاب المنظم لجميع القوات الأجنبية من البلد، بما في ذلك الجدول الزمني الوارد فيه.

٤٤ - وتنص الخطة، التي أقرتها اللجنة السياسية، على أن "الأمم المتحدة إذ تتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وبالتعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية، تقوم بتشكيل وتسهيل قيام ونشر قوة لحفظ السلام تتولى تعقب جميع الجماعات المسلحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي هذا الصدد، سيطلب من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة توفير الولاية اللازمة لقوة حفظ السلام".

٤٥ - وبموجب الخطة، يتوقع أن تقوم اللجنة العسكرية المشتركة، بالتعاون مع البعثة، بوضع تفاصيل الخطط الفرعية لكل مرحلة من مراحل العمليات الواردة في الخطة، أي تحديد الهوية والتحقق؛ والإنفاذ (نزع السلاح والإيواء والتعقب)؛ وإعادة التوطين؛ ونزع سلاح المدنيين. وقد عرّف رئيس اللجنة السياسية "التعقب" بأنه تحديد مكان الجماعات المسلحة وتحديد هويتها.

٤٦ - ووفقا لخطة اللجنة العسكرية المشتركة بشأن نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة توطين إلى الوطن وإعادة التوطين، تلتزم جميع الأطراف بعملية تحديد مواقع كافة أفراد الجماعات المسلحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وتحديد هويتهم ونزع أسلحتهم وابتحاذ كل ما يلزم من تدابير لتيسير إعادة توطينهم إلى أوطانهم. وتحمل الأطراف كامل المسؤولية عن ضمان امتثال الجماعات المسلحة العاملة جنبا إلى جنب مع قواتها أو في الأراضي الواقعة تحت سيطرتها للعمليات المفضية إلى تفكيك تلك الجماعات. على أن الخطة تعهد للأمم المتحدة بالمسؤولية الرئيسية والالتزام بتزاع أسلحة وتجميع وتعقب الجماعات المسلحة. ووفقا للخطة، "تضع الأمم المتحدة تدابير (ترغيبية أو ترهيبية) حسب مقتضى الحال لتحقيق هذا الهدف". ويتعين الانتهاء من وضع الخطط الفرعية كافة في ١٥ أيار/مايو ٢٠٠١، وفقا للقرار ١٣٤١ (٢٠٠١).

٤٧ - يقدم مفهوم انسحاب القوات الأجنبية تصورا لجدول زمني من أربع مراحل يمتد لفترة ١٨٠ يوما بدءا من ٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠١ (يوم الصفر). وخلال تلك الفترة،

يفترض أن تقدم الأطراف معلومات عما هو تحت تصرفها إلى اللجنة العسكرية المشتركة/بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (اللجنة/البعثة)؛ وأن تصدر الأوامر بانسحاب قواتها؛ وأن تنقلها إلى مناطق التجمع؛ وأن تعيدها إلى أوطانها. وتعد اللجنة/البعثة خطة لرصد الانسحاب، وتحقق البعثة من اكتمال عملية الإعادة إلى الأوطان.

٤٨ - على أن هذا المفهوم، ينص على الشروط الأساسية التي لا بد من استيفائها قبل أن يتم انسحاب نهائي للقوات الأجنبية ألا وهي: فض اشتباك القوات؛ ونزع أسلحة الجماعات المسلحة؛ وإجراء حوار وطني؛ وإنشاء مؤسسات جديدة تكفل نزع أسلحة المدنيين المسلحين بصورة غير مشروعة.

٤٩ - ودعت اللجنة السياسية مجلس الأمن إلى أن يتخذ إجراءات تزيد من دعم وتعزيز عملية فض الاشتباك بأن يأذن على الفور بنشر مزيد من المراقبين العسكريين والموظفين اللازمين لبلوغ المستوى الذي نص عليه قرار مجلس الأمن ١٢٩١ (٢٠٠٠) المؤرخ ٢٤ شباط/فبراير ٢٠٠٠ ألا وهو ٥ ٥٣٧ فردا عسكريا. ودعت اللجنة السياسية مجلس الأمن إلى أن يأخذ في الاعتبار ضرورة كفالة استقرار وأمن جمهورية الكونغو الديمقراطية عقب انسحاب جميع القوات الأجنبية منها، والتخطيط في نفس الوقت للمرحلة الثالثة من نشر البعثة.

خامسا - حالة نشر البعثة

٥٠ - حتى ١ نيسان/أبريل ٢٠٠١ كان لدى بعثة الأمم المتحدة ما مجموعه ٢٨٨ ضابط اتصال ومراقبا عسكريا. وداخل جمهورية الكونغو الديمقراطية، بالإضافة إلى كينشاسا، جرى نشر ضباط الاتصال في مقار حركات المتمردين (بونيا وغبادوليت وغوما) وفي اللجان العسكرية المشتركة الإقليمية الأربع (بويندي وكابالو وكابندا ولسالا) (انظر الخريطة والمرفق). ويتمركز ٢١ من ضباط الاتصال الآخرين في عواصم البلدان المجاورة. وتتمركز أفرقة من المراقبين العسكريين في ١١ موقعا (دوبي وجيمينيا وإيكيلا وإيزيرو وكاليمي و كانغا وكندو وكيسنجاني ومبانداكا وبينا وبويتو، وفي نشيونجي شمال زامبيا). وعلاوة على ذلك شكلت البعثة ٢٩ فريقا من المراقبين العسكريين للتحقق من فصل القوات.

٥١ - وتم تشغيل مقار القطاعات في كلامي، وكانانغا وكيسنجاني ومبانداكا. ووصلت وحدة حراسة من أورغواي يوم ٢٩ آذار/مارس وتسلمت موقعها في كلامي. ووصلت وحدة الحراسة الثانية المقدمة من السنغال يوم ٤ نيسان/أبريل واتخذت موقعها في كانغا. ومن المقرر نشر وحدة حراسة أخرى في وقت لاحق من هذا الشهر مقدمة من السنغال إلى

مبانداكا كما كان من المقرر أن تنشر حراسة إلى كينشاسا وغوما (ولكن انظر الفقرة ٤). وسيتم نشر هذه الوحدات في أيار/مايو بوصول وحدة حراسة تونسية إلى كينشاسا. وقواعد للنقل والإمداد التابعة للبعثة واللازمة لدعم نشر مقر القطاعات ووحدات الحراسة، تعمل بالفعل في كينشاسا وغوما وفي بانغي في جمهورية أفريقيا الوسطى. وقامت جنوب أفريقيا بإرسال وحدة إخلاء طبي جوية إلى كينشاسا في ٤ نيسان/أبريل، ومن المقرر أن ترسل في أيار/مايو وحدة إنقاذ/حوادث جوية وستة أفرقة لمناولة الشاحنات الجوية. وأخيرا من المقرر أن ترسل أوروغواي أول وحدة نهريّة خلال أيار/مايو وحزيران/يونيه.

الأمن

٥٢ - واصلت الأطراف توفير الأمن للأفراد العسكريين والمدنيين التابعين للبعثة بصورة مرضية. ومنذ اندلاع القتال في بونيا ما بين الهيمما والندو، وفرت قوات الدفاع الشعبية الأوغندية حراسة على مدى ٢٤ ساعة لأماكن البعثة. وفي كينشاسا عينت الحكومة، منذ ١٥ كانون الأول/ديسمبر، ٤٥ من أفراد الشرطة المدنية لحماية أماكن وممتلكات البعثة في مقر البعثة وقاعدة النقل والإمداد التابعة لها ومطار كينشاسا.

٥٣ - أما أكبر تهديد يتعرض له أمن أفراد الأمم المتحدة الذين جرى نشرهم في الميدان فيأتي من الخارجين على القانون وأعمال الجماعات المسلحة. وفي ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠١ أطلقت النار على موظف محلي تابع لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين فسقط قتيلًا واستولى رجال مسلحون على سيارته. وقد حدث هذا الهجوم في كيمبيسي، التي تبعد نحو ٢٠٠ كيلومتر جنوب غرب كينشاسا. وفي جنوب كيفو، أدى وجود الجماعات المسلحة إلى وقف كثير من عمليات الوكالات والمنظمات غير الحكومية الدولية، ولكن لم تقع حوادث تشير إلى زيادة هذا الخطر في الشهرين الأخيرين.

٥٤ - وفي ٢٩ آذار/مارس قامت سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية باعتقال موظف محلي في البعثة على أثر حادث في مطار غوما. ووجهت إلى الموظف تهمة توزيع الأعلام الوطنية لجمهورية الكونغو الديمقراطية على السكان المحليين عند وصول الفرقة القادمة من أوروغواي. وأطلق سراح الموظف بعد أربعة أيام بعد تدخل البعثة. ومن الحصافة توقع المزيد من هذه الحوادث مع زيادة أنشطة البعثة.

التعاون مع الأطراف

٥٥ - تواصلت الاجتماعات أسبوعيا بين البعثة والمفوضية العامة لشؤون البعثة التابعة للحكومة، وقد حققت نتائج إيجابية وتعاوننا جيدا. وفي ٢٦ آذار/مارس أبلغت الحكومة البعثة برفع شرط الإخطار المسبق بالرحلات الجوية في داخل البلد. ويسمح هذا التغيير للبعثة

باتباع الشروط الدولية العادية للطيران فقط. وأعطيت أيضا حرية الحركة للملاحة في نهر الكونغو بين المناطق الحكومية والمناطق التي تخضع لسيطرة المتمردين. واستفادت البعثة أيضا من القانون المالي الجديد الصادر في شباط/فبراير ٢٠٠١ والذي يسمح بإجراء جميع المعاملات بالعملة الصعبة. وبناء عليه فإن أسجل بارتياح أن الحكومة قامت بشكل عام بتنفيذ التدابير العملية (S/2000/888، الفقرة ٥١) اللازمة لكي تشرع البعثة في المرحلة الثانية من النشر، وهي التدابير التي أحيلت إلى وزير خارجية جمهورية الكونغو الديمقراطية في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠.

٥٦ - ومع ذلك لا تزال البعثة تواجه صعوبات في التفاوض مع سلطات التجمع الكونغولي بشأن مواقع نشر مقر القطاعات ووحدات الحراسة في غوما وكالمي وكيسنغاني. ومع أنه تم الاتفاق الآن على مواقع مناسبة في ثلاثة مواقع، إلا أن البعثة ليست مرتاحة لمستوى التعاون الذي يلقاه موظفوها من التجمع الكونغولي، وسوف تواصل تشجيع قيادة التجمع الكونغولي على الالتزام بالفقرة ٩ من القرار ١٢٩١ (٢٠٠٠) التي يطلب فيها مجلس الأمن من الأطراف تقديم دعم فعال لعملية نشر البعثة في مناطق العمليات التي يرى الممثل الخاص ضرورة نشرها فيها. وقد أدى عدم حل مشكلة التزود بالوقود حتى الآن في عملية التحقق من فصل القوات في القطاع الرابع وإلى فرض قيود واقعية على حرية الحركة في المناطق التي يسيطر عليها التجمع الكونغولي، بسبب عدم قدرة طائرات الهليكوبتر على الطيران. وقد وعدت قيادات التجمع الكونغولي في اجتماع مع ممثلي الخاص في غوما في ١٠ نيسان/أبريل بإصدار تعليمات إلى القواد المحليين التابعين له بالتعاون مع البعثة في هذا الموضوع.

٥٧ - وبالرغم من أن المسؤولين في جبهة تحرير الكونغو كانوا متعاونين بشكل عام مع أفرقة البعثة التي جرى نشرها، فقد رفض رئيس الجبهة، حتى وقت أقرب ١٢ نيسان/أبريل السماح بنشر مراقبين عسكريين تابعين للبعثة في باسكوسو. ويؤمل في أن يسمح الاتفاق الذي توصلت إليه البعثة مع جبهة تحرير الكونغو في ذلك اليوم للجبهة بأن تفي بالتزاماتها.

الخطوات المقبلة

٥٨ - وفقا للخطة الفرعية لفض الاشتباك الموقعة في هاراري، بدأت في ٢٩ آذار/مارس فترة ٥٦ يوما للتحقق، يقوم فيها أفرقة المراقبين العسكريين التابعين للبعثة بالتحقق من فض الاشتباك وعمليات إعادة النشر في المناطق الأربع الواردة في الخطة الفرعية بالتتابع، على فترات كل منها ١٤ يوما. وحين تتحقق أفرقة البعثة من الامتثال في منطقة معينة تقوم بترك فرقا للرصد في الموقع. وفي نهاية فترة الـ ٥٦ يوما تكون البعثة قد تركت في الميدان ٣٧٦ ضابطا للقيام بعملية الرصد المتواصل في المناطق الأربع.

٥٩ - وفي بروتوكول التنفيذ الملحق بالخطط الفرعية لهراري الذي اعتمدته اللجنة العسكرية المشتركة في ٢٣ آذار/مارس وافق الطرفان على توفير معلومات عن موقع وقوام وحدة عسكرية أو مقر تقع داخل ٥٠ كيلو مترا من منطقة فض الاشتباك.

٦٠ - وبدأت البعثة في عملية التحقق في ٢٩ آذار/مارس في القطاع الرابع (كاتنغا). ومع ذلك لم تقم جميع الأطراف حتى الآن بإخطار البعثة بتعيين ضباط الاتصال، ولم يتم حتى الآن نقل اللجنة العسكرية المشتركة الإقليمية الموجودة في كابالو إلى مقر قطاع البعثة في كاليبي. ولم يقدم أي من الأطراف، باستثناء التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - حركة التحرير، إلى البعثة معلومات تفصيلية عن مواقعها الحالية، وقوام القوات والمعدات.

٦١ - ومما يضاعف من صعوبة مهمة البعثة زيادة عدد المواقع الدفاعية في خطط هراري الفرعية المنقحة. وهذا قد يتطلب زيادة في عدد المراقبين العسكريين التابعين للبعثة.

٦٢ - وفي أثناء مرحلة فض الاشتباك، تلقت البعثة معلومات تفيد بوجود ألغام أرضية وضعتها القوات المتحاربة لحماية مواقعها الأمامية. وتتوقع البعثة أن تتلقى مزيدا من المعلومات الدقيقة عن مواقع هذه الألغام الأرضية في مرحلة التحقق والرصد. ومن أجل احتفاظ البعثة بسجلات دقيقة، وكذلك من أجل توعية المراقبين العسكريين والسكان المدنيين بالمناطق التي توجد فيها الألغام، تدرس البعثة إمكانية إقامة مركز للأعمال المتعلقة بالألغام. ونظرا لزيادة عدد المواقع الدفاعية وخطر وجود الألغام، أكدت البعثة ضرورة إنشاء مراكز تنسيق صغيرة إضافية في أماكن مثل باسانكوسو وبواندي ولوسامبو ومانونو، كما ورد في تقرير السادس (S/2001/128).

سادسا - الجوانب الإنسانية

٦٣ - لا تزال الحالة الإنسانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية مدعاة للقلق العميق بالرغم من بعض التحسينات الهامشية. وتشير آخر تقديرات مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية إلى أن العدد الإجمالي للمشردين تناقص على مدى الشهور الأربعة الماضية من ٢ مليون إلى ١,٨٩ مليون منهم مليون فرد موجودون حاليا في شمال وجنوب كيفو. ويقدر أن نحو ٨٠ في المائة من المشردين في جنوب كيفو هم من الأطفال.

٦٤ - وتشير تقارير مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى وجود ما يزيد على ٣٣٨,٤٣٣ من اللاجئين الكونغوليين في البلدان المجاورة، منهم ٤٣٦ ١١٤ في جمهورية تنزانيا المتحدة و ٦٨٠ ٨٣ في جمهورية الكونغو و ٥٦ ٠٠٠ في زامبيا. ويقدر العدد الإجمالي للاجئين حاليا في جمهورية الكونغو الديمقراطية بنحو ٨١٥ ٣٢٩ (منهم

٢٦٥ ١٧٨ من أنغولا و ٧٣ ٠٣٥ من السودان و ٤٢ ٤٧٠ من رواندا و ٢٠ ٠٠٠ من بوروندي). ولا يزيد عدد الذين يتلقون مساعدات غوثية مباشرة في جمهورية الكونغو الديمقراطية عن نصف الأشخاص المشردين واللاجئين.

٦٥ - ويبلغ عدد الأشخاص الذين هم في أمس الحاجة إلى المساعدة الغذائية نحو ١٦ مليون شخص. والوضع سيئ جدا في كينشاسا حيث يعيش أكثر من نصف السكان البالغ عددهم ٧ ملايين على أقل من دولار واحد يوميا. والمشكلة الأساسية في مناطق كثيرة ليست هي إنتاج الغذاء وإنما نقله إلى المراكز السكانية. وخلال الشهور الستة الماضية زاد الوضع في الأقاليم الشرقية سوءا بسبب النقص الحاد في إنتاج المانيهوت الذي يشكل ٧٠ في المائة من الغذاء اليومي للسكان، بسبب الأمراض والصراع. وقد أدى تشرد السكان الناتج عن الاضطراب في المنطقة إلى تحول المناطق التي كانت خصبة مثل شأبندا وواليكال في مناطق كيفوس وكابيندا في كاساي إلى مناطق يسود فيها سوء التغذية.

٦٦ - وما زال تردي الحالة الصحية في جمهورية الكونغو الديمقراطية مستمرا. وما يزال نحو ٣٧ في المائة من السكان لا تتوفر لهم المرافق الصحية الأساسية، ولا يزيد من تتوفر لهم المياه الصالحة للشرب عن ٤٧ في المائة. ومعدلات وفيات الأطفال عالية جدا (١٢٧ لكل ألف من المواليد الأحياء) كما أن تغطية التحصين ضد الأمراض ما زالت منخفضة (السل: ٣٠ في المائة؛ شلل الأطفال: ٢٢ في المائة؛ الحصبة: ٢٤ في المائة). وتشير الإحصاءات الحكومية الحديثة إلى أن ٢ مليون فرد مصابون بفيروس الإيدز، وهو ضعف العدد الذي كان عليه في ١٩٩٩. وتوجد أعلى المعدلات في المحافظات الشرقية حيث تزايد عدد المصابين بعدوى الإيدز خمس مرات (من ٤ إلى ٢٢ في المائة) على مدى السنتين الماضيتين فقط في مدن منها غوما وباكافو وبينيه. وفي ٣ آذار/مارس بدأت السلطات الحكومية حملة قومية في محاولة للقضاء على أخطر الأمراض في البلد. ومن هذه الأمراض مرض الملاريا، الذي يقتل نحو ٢٠٠ ٠٠٠ شخص سنويا، منهم ٢٠ في المائة من الأطفال.

٦٧ - وقد قدم الاتحاد الأوروبي، أكبر المانحين لجمهورية الكونغو الديمقراطية، ٣٥ مليون يورو في شكل مساعدة إنسانية عاجلة لتحسين حالة الزراعة والأغذية والقطاع الصحي. وفي شباط/فبراير أعلنت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية منحة بمبلغ ١٠ مليون دولار للمساعدة الطارئة (منها ٣,٥ مليون دولار لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومليون دولار لمكتب تنسيق المساعدة الإنسانية). وفي أثناء الفترة المشمولة بالتقرير وقع نائب وزير التعاون الدولي في حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية اتفاق عملية الإغاثة والتأهيل الممتدة، مع برنامج الأغذية العالمي، وبمقتضى الاتفاق يقدم البرنامج مساعدات غذائية بمبلغ ١١٢

مليون دولار. وبموجب هذه العملية يهدف البرنامج إلى تقديم مساعدات غذائية إلى ١,٤ مليون شخص من المستفيدين في عام ٢٠٠١ و ١,١٦ مليون في عام ٢٠٠٢. ووقع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضا اتفاقا مع الحكومة بمبلغ ٤,٦ مليون دولار في شكل برنامج تعاوني، وستستخدم هذه الأموال لتنفيذ برامج القروض الصغيرة، وبرامج لمكافحة الإيدز وتدريب المنظمات غير الحكومية المحلية، خاصة في مناطق باندونديو وباسكونغو.

٦٨ - ومن مجموع مبلغ ١٤٠ مليون دولار توخاه نداء المساعدة الموحد لأجل جمهورية الكونغو الديمقراطية لعام ٢٠٠١، تم تلقي ٣١ مليون دولار حتى نهاية شباط/فبراير ٢٠٠١. وهذا لا يلي سوى ١٧ في المائة من متطلبات برنامج الأغذية العالمي و ٢٢ في المائة من متطلبات اليونيسيف و ١٨ في المائة من متطلبات منظمة الأمم المتحدة الأغذية والزراعة.

٦٩ - وقد أوفدت بعثة مشتركة في إيتوري نظمها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في المدة من ١٤ إلى ١٩ شباط/فبراير بغرض جمع المعلومات عن الحالة الإنسانية والمبادرات الداعمة لتخفيف التوتر بين مختلف الطوائف. ومن ضمن تدابير المساعدة المخططة كان تقديم الملابس لتشجيع الأشخاص المشردين على تقديم أنفسهم لبرامج الغوث الأخرى. وستقدم اليونيسيف ١٠ أطنان من الحليب العلاجي (تكفي لتوفير إمدادات ثلاثة شهور) وكميات من البطاطين ومستلزمات المدارس. وستوحد اليونيسيف وبرنامج أنشطة الطوارئ الإنسانية التابع لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية جهودهما من أجل جمع ونقل الصفائح البلاستيكية، وستنظم اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية دورات عن التخطيط على نطاق ضيق والتدريب للأطباء في المناطق الصحية الـ ١٨ في إقليم إيتوري. وستستأنف برامج التحصين العادية في فترة قريبة.

٧٠ - وقدمت البعثة قدر استطاعتها دعما في مجال النقل والإمداد للبرامج الإنسانية، وقامت طائرات البعثة منذ كانون الثاني/يناير بنقل ثلاثة أطنان من الأدوية ومواد المساعدة الطارئة الأخرى. وتواصل البعثة استخدام الأماكن الشاغرة على طائرتها من أجل جهود لم شمل الأسر، والإجلاء الطبي، والحالات الإنسانية الطارئة. وقد شملت هذه الخدمات أكثر من ٥٠٠ مواطن على مدى الشهور الستة الماضية.

٧١ - وقد زار السيد كيترو أوشيما، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية وتنسيق الإغاثة في حالات الطوارئ، جمهورية الكونغو الديمقراطية في الفترة من ٥ إلى ١١ نيسان/أبريل، وكان من المتوقع أن يقدم معلومات موجزة إلى مجلس الأمن عن زيارته بعد عودته بوقت وجيز. وقد استطاع السيد أوشيما، خلال زيارته، أن يتبادل الآراء مع الحكومة ووكالات

الأمم المتحدة ولجنة الصليب الأحمر الدولية والمنظمات غير الحكومية وأن يقوم بعدة زيارات ميدانية ليطلع بنفسه على الاحتياجات الإنسانية الماسة في البلد.

سابعاً - حقوق الإنسان

٧٢ - رغم أن حالة حقوق الإنسان في كامل إقليم جمهورية الكونغو الديمقراطية ما زالت سبباً لقلق بالغ، فقد طرأ تحسن ملحوظ على موقف حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية من احترام حقوق الإنسان كما قل العنف والتوتر العرقي بعض الشيء في المقاطعات الشرقية.

٧٣ - ما فتئ الرئيس كابيلا يُظهر التزاماً بالسعي إلى القيام ببرنامج في مجال حقوق الإنسان يتسم بمزيد من الفعالية والنشاط. ففي الفترة منذ تقريره الأخير، أصدر الرئيس أمراً بالإلغاء الفوري لجميع مراكز الاحتجاز غير القضائية، وأنشأ لجنة لإعادة النظر في مرسومي القانونين رقمي ١٩٤ و ١٩٥ بشأن الأنشطة السياسية والمنظمات غير الساعية للربح، ودعا المقرر الخاص إلى زيارة جمهورية الكونغو الديمقراطية واستئناف رصده لحالة حقوق الإنسان في البلد. وفضلاً عن ذلك، اجتمع الرئيس كابيلا ومفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في ٢٩ آذار/مارس وأدلى بكلمة أمام لجنة حقوق الإنسان في جنيف في ٣٠ آذار/مارس.

٧٤ - وأعلنت جمهورية الكونغو الديمقراطية عن عقد مؤتمر وطني بشأن حقوق الإنسان في مطلع أيار/مايو. وسيناقش المؤتمر علناً حالة حقوق الإنسان في البلد. وسيقترح خطة عمل وطنية جديدة لحقوق الإنسان وسيصدر توصيات مناسبة بشأن وضع آليات لإرساء القدرة على المسؤولية وسيادة القانون. وستشارك في المؤتمر جماعات لحقوق الإنسان وأكاديميون وزعماء دينيون ومنظمات دولية ومنظمات غير حكومية.

٧٥ - ورغم هذه التطورات الإيجابية، فإن الفترة التي أعقبت اغتيال الرئيس لوران-ديزيريه كابيلا مباشرة قد شهدت انتهاكات بلا قيود لحقوق الإنسان من جانب أفراد القوات المسلحة وأجهزة الأمن. ومما يؤسف له أنه لم يتم إنشاء آلية تحرّ قضائية للتحقيق مع جميع المشتبه في تورطهم في حادث الاغتيال ومقاضاتهم. فإجراء تحقيقات خارج إطار القضاء تحكمها الاعتبارات السياسية لا يضمن للمتهم أدنى متطلبات الشفافية والموضوعية والحياد. وكان من نتيجة ذلك أن وردت تقارير كثيرة عن وقوع عمليات قتل متعمدة وحالات اختفاء لأشخاص ترجع أصولهم العرقية إلى جنوب كيفو، ومثول مدنيين أمام محققين عسكريين، فضلاً عن الحادث المؤسف للغاية الذي اختطف فيه ١٠ مواطنين لبنانيين في ١٦ كانون الثاني/يناير وأُعدموا بإجراءات موجزة. وإني على ثقة من أن الحكومة ستنفذ

تعهدوا بالتعامل مع مرتكبي هذه الجريمة وفقا للأحكام ذات الصلة من قانون جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٧٦ - وقد أقرت الحكومة أيضا بأن القائد ماساسو، الذي كانت تربطه في السابق علاقة تحالف وثيقة بالرئيس الراحل لوران-ديزيريه كابيلا، قد أُعدم بالفعل في العام الماضي. وأنه قد حوكم أمام المحكمة العسكرية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ وأُعدم بعد ذلك بوقت وجيز بتهمة التآمر لقلب نظام الحكم. وقد جاء تأكيد إعدامه ليتعارض بشكل صارخ مع الإنكار الرسمي الذي ورد في بلاغ صادر عن رئيس أركان القوات المسلحة الكونغولية في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠.

٧٧ - وفي المقاطعات الشرقية لجمهورية الكونغو الديمقراطية، ما زالت الحالة مثيرة للانزعاج بصفة خاصة نظرا لعدم وجود مؤسسات حكومية في الإقليم الذي يسيطر عليه المتمردون وخروج الجماعات المسلحة على القانون. ومع ذلك فقد بدت مؤشرات على أن حركتي التمرد الرئيسيتين كلتيهما قد أصغتا للاحتجاجات الدولية على انتهاكات حقوق الإنسان الصارخة في المناطق الخاضعة لسيطرتهم. وقد استضافت جبهة تحرير الكونغو تجمعاً لزعماء المجتمع المدني وممثلين دوليين في بوتيمبو في ٢٤ شباط/فبراير ٢٠٠١ لمناقشة إعادة إحلال السلام وإعمال حقوق الإنسان. واتخذ التجمع الكونغولي، من جانبه، خطوات لتحسين إدارته، حيث كان نحو ١٢٠ من المسؤولين المحليين يتلقون تدريباً على كيفية الإدارة السليمة في كينغالي.

٧٨ - ورغم أن عدد ما أبلغ عنه من الحوادث والاعتداءات التي ترتكبها الجماعات المسلحة قد تراجع على مدى الشهرين الماضيين، فإن جنوب كيفو لا تزال تسوده أجواء العنف. وقد قامت البعثة، استجابة منها لمناشدات الجماعات البانيامولينجية التي تزعم أنها على وشك التعرض للإبادة على يد المقاتلين الهوتو وجماعات مايي-مايي، بإيفاد اثنين من موظفي حقوق الإنسان إلى بوكافو. وقد خلص هذان الموظفان إلى أن الحالة في جنوب كيفو يسودها الرعب بصفة عامة حيث دأبت الأطراف جميعها على اللجوء إلى القتل والاعتصاب وحرق المنازل والترويع والاختطاف واستعمال الألغام الأرضية. وتعتبر هذه الفظائع استراتيجيات متعمدة لإجبار الجماعات المنافسة على الفرار أو للتخلص منها. فقادة الميليشيات يتصرفون دون أن يطالهم عقاب ويعمدون إلى احتجاز الأشخاص بشكل تعسفي، كما أن حالات الاختفاء والإعدام خارج إطار القضاء قد أصبحت شيئا مألوفاً. وهناك أدلة دامغة على أن ميليشيات مايي-مايي وإنتيراهاموي قد ارتكبت فظائع متكررة ضد مجتمعات المدنيين المحلية المتعاطفة مع التوتوسيين وقوات الاحتلال الرواندية، وبخاصة في

كالوزي - بيججا، وسهل روزوزي، ومناطق أوت بلاتوو في جنوب كيفو. كما أن الكراهية والعنف لهما طابع الإبادة الجماعية.

٧٩ - (وانظر الفقرة ١٩ أعلاه) قد تكون الاتفاقات والاتصالات التي جرت على مدى الشهرين الماضيين بين جبهة تحرير الكونغو والتجمع الكونغولي وكثير من ميليشيات مايي-مايي في شمال وجنوب كيفو سببا من أسباب تناقص عدد الحوادث التي تبلغ بها البعثة. ويشكل الحوار مع الميليشيات تطورا إيجابيا من المفروض أن يؤدي إلى تراجع حالة الفوضى في مناطق كيفو. بيد أنه سيكون من الأمور المؤسفة أن يتضح أن الاتفاقات التي تم التوصل إليها لم تكن إلا تغييرات في علاقات التحالف بدلا من أن تكون وسيلة لتيسير نزع سلاح أفراد الميليشيات وتحويلهم إلى أفراد عاديين في المجتمع.

٨٠ - وقد ظلت المنطقة الشمالية الشرقية في إيتوري متوترة ولكن دون وقوع المزيد من المصادمات العنيفة بين المنتمين إلى قبيلة هيمبا والمنتمين إلى قبيلة ليندو، وذلك في أعقاب التوصل إلى اتفاق بين القبيلتين بفضل وساطة جان - بيير بيمبا، رئيس جبهة تحرير الكونغو، في ١٧ شباط/فبراير. وينص الاتفاق على الوقف الفوري للقتال، وإزالة مراكز تدريب أفراد الميليشيات، ومراقبة التحركات العسكرية ونقاط عبور الحدود، وإنشاء محاكم صلح، وإصلاح السجون. وعملا بالاتفاق، ستضمن جبهة تحرير الكونغو الأمن لانتقال البضائع والأشخاص بحرية. وستردُّ حقوق الرعي الجماعي في إقليم دجوغو المتنازع عليه وسينشأ صندوق تضامن لتعمير المناطق التي دمرها الصراع. وستقوم الجماعتان العرقيتان كلتاهما بإيفاد ممثلين إلى المناطق الريفية لتعريف السكان بسبل التعايش السلمي والتسامح المتبادل. كما سيكون للمنطقة نائبان للحاكم أحدهما من قبيلة هيمبا والآخر من قبيلة ليندو، على أن يكون الحاكم ذاته من قبيلة أخرى.

٨١ - ويشير تقرير أعده موظفا حقوق الإنسان التابعان للبعثة إلى أن الاتفاق المذكور يحظى بالاحترام. ولكن التقرير يخلص إلى أنه ما لم يتخذ المجتمع الدولي إجراءات لتزع فتيل التوتر، فإن من الممكن توقع حدوث مزيد من المواجهات العنيفة والتي يصعب السيطرة عليها. كما يخلص التقرير إلى أن كسر دوامة العنف في منطقة بونيا يلزمه انسحاب القوات الأوغندية وإقامة مؤسسات إدارية محلية قوية. ويقترح التقرير إنشاء لجنة تحقيق دولية مستقلة لبحث الأسباب الأساسية للصراع العرقي وإيفاد مزيد من موظفي حقوق الإنسان والمراقبين العسكريين التابعين للبعثة إلى بونيا.

٨٢ - وقد زار السيد روبيرتو غاريتون، المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية، البلد في الفترة من ١١ إلى ٢١ آذار/مارس. وكرر السيد

غاريتون، في ختام زيارته، دعوته لإطلاق سراح السجناء السياسيين والصحافيين الباقين، وإلغاء المحكمة العسكرية، وإلغاء عقوبة الإعدام. وأدان بشدة قتل المواطنين اللبنانيين العشرة خارج إطار القضاء، وإعدام القائد ماساسو، والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في المناطق التي يسيطر عليها المتمردون. ورغم ترحيبه بالمبادرات الحكومية الجديدة في مجال حقوق الإنسان، فقد أعرب عن أمله في ألا تكون هذه مجرد التزامات جوفاء بل تغييرات ملحوظة في موقف الحكومة واستعدادها للقبول بحتمية الحكم الديمقراطي المجهز بآليات الإنفاذ المناسبة.

ثامنا - حماية الطفل

٨٣ - لا يزال تجنيد الأطفال في القوات المسلحة والجماعات المتحاربة المختلفة مدعاة قلق بالغ. ما زالت البعثة تُبلغ عن مشاهدتها بانتظام لجنود أطفال في جميع أقاليم جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٨٤ - ولما كانت التقارير لا تزال تشير إلى أن نسبة تتراوح بين ١٥ و ٣٠ في المائة من المقاتلين المجندين حديثاً هم من الأطفال دون سن الـ ١٨ (مع وجود عدد كبير ممن هم دون سن الـ ١٢)، تقوم اليونيسيف بإجراء دراسة وافية بشأن حماية الأطفال في المقاطعات الشرقية. وفضلاً عن ذلك، يجري حالياً الإعداد للقيام بحملة توعية بغية زيادة إدراك السلطات المحلية والمجتمع المدني لحقوق الطفل ومنع تجنيد الأطفال في القوات والجماعات المسلحة، فضلاً عن كسب التأييد لترع سلاح الجنود الأطفال وتسريحهم وإعادة إدماجهم في المجتمع.

٨٥ - وكما ذكرتُ في تقريرتي الخامس (S/2000/1156، الفقرة ٧٥)، فقد اقتيد عدد كبير من الأطفال الكونغوليين في آب/أغسطس ٢٠٠٠ من مناطق بونيا وبيني وبوتيمبو بجمهورية الكونغو الديمقراطية إلى أوغندا ليتلقوا تدريباً عسكرياً في معسكر كيانكوانزي. وتسمح حكومة أوغندا من ذلك الحين لليونيسيف بالوصول إلى هؤلاء الأطفال. وتعمل اليونيسيف جنباً إلى جنب مع لجنة الصليب الأحمر الدولية التي شرعت في عملية تستهدف من خلالها التعرف على أسر هؤلاء الأطفال عن طريق إرسال رسائل من الصليب الأحمر إلى شتى المجتمعات المحلية. وفور تلقي معلومات من الأسر المعنية، تقوم لجنة الصليب الأحمر الدولية بلم شمل هؤلاء الأطفال بأسرهم. وفي الوقت ذاته، يوجد ١٦٣ طفلاً في مراكز عبور مؤقتة في مقاطعة ماسيندي يقوم مكتب اليونيسيف في كمبالا برعايتهم. ووافقت لجنة الصليب الأحمر الدولية على تزويد اليونيسيف بجميع المعلومات ذات الصلة لتيسير القيام بحملة للتمهيد للم شمل هؤلاء الأطفال فضلاً عن رصد حالتهم بعد لم شملهم.

٨٦ - وفي أول خطوة نحو تنفيذ مرسوم ٩ حزيران/يونيه المتعلق بالتسريح، سمح الرئيس الراحل لوران-ديزيريه كابيلا بالوصول إلى معسكرات تابعة للقوات المسلحة الكونغولية لبدء عملية نزع سلاح الجنود الأطفال وتسريحهم وإعادة إدماجهم. وبموافقة وزارة الدفاع، سافر فريق من القائمين بالتعداد إلى عدد من المعسكرات خلال شباط/فبراير و آذار/مارس لبدء عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ولكن مما يؤسف له أن أوامر السماح بالوصول لم تكن - فيما يبدو - قد وصلت إلى قادة المعسكرات، الأمر الذي استحال معه على القائمين بالتعداد إحراز تقدم. وتحاول وزارة الدفاع الخروج من هذا الطريق المسدود عن طريق حلقة دراسية للتوعية يجري تنظيمها بدعم من اليونيسيف.

٨٧ - ويقوم مستشارو حماية الطفل التابعون للبعثة، كجزء من أنشطتهم الأخرى، بدعم اللجنة التي أنشأها وزير حقوق الإنسان بجمهورية الكونغو الديمقراطية في صياغة خطة وطنية لترع سلاح الفئات الضعيفة، ومنها الأطفال، وتسريحها وإعادة إدماجها. وبعد أن تستعرض اللجنة مقترحات صادرة عن المنتدى الدولي لعام ١٩٩٩ المعني بترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والبرنامج القطري العادي لليونيسيف، والمشروع المشترك بين منظمة العمل الدولية والبنك الدولي، ستوصي بآلية لتنسيق العملية.

٨٨ - وقد وافقت سلطات التجمع الكونغولي في ٣ نيسان/أبريل، عقب محادثات مع البعثة واليونيسيف، على تسريح وإعادة إدماج ما مجموعه ٦٦٧ من الجنود الأطفال. ويوجد هؤلاء الأطفال حالياً مع القوات المسلحة التابعة للتجمع الكونغولي في معسكر كامانا للتدريب في مقاطعة كاساي أوروينتال، ومعسكر موشاكي في ماسيسي. وتواصل البعثة واليونيسيف، هما ولجنة الصليب الأحمر الدولية ومنظمات غير حكومية، الضغط لكي يتقيد التجمع الكونغولي (غوما) تقيداً تاماً بالقرار ١٣٤١ (٢٠٠١) فيما يتصل منه بإنهاء تجنيد الأطفال وتدريبهم واستعمالهم في الجهود الحربية.

تاسعا - الجوانب المالية

٨٩ - وفقاً لما ذكر في الفقرة ٦٨ من تقرير السداس (S/2001/128)، فقد منحتني الجمعية العامة، بموجب قرارها ٥٤/٢٦٠ ألف المؤرخ ٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٠، سلطة الالتزام بمبلغ مجموعه ٢٠٠ مليون دولار وقسمته كأصبغة مقررة، وذلك لتغطية الاحتياجات الفورية للبعثة ولتمكينها من بدء الاستعدادات التشغيلية للنشر التدريجي لوحدات الأفراد العسكريين المشكلة. وقد أذنت لي الجمعية العامة، في قرارها اللاحق ٥٤/٢٦٠ بقاء المؤرخ ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، آخذة في اعتبارها الاعتماد البالغ ٥٨,٧ مليون دولار الملتزم به للبعثة خلال الفترة المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، بأن أستخدم خلال الفترة التي تبدأ

في ١ تموز/يوليه ٢٠٠٠، مبلغ الـ ١٤١,٣ مليون دولار الذي يمثل ما تبقى من سلطة الالتزام المنصوص عليها للبعثة في القرار ٢٦٠/٥٤ ألف.

٩٠ - وعملا بقرار مجلس الأمن ١٣٤١ (٢٠٠١)، طلبتُ موافقة اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية على الدخول في التزامات إضافية للبعثة بمبلغ قدره ٥٠ مليون دولار تقريبا لدعم نشر وحدات حراسة عسكرية، ومراقبين عسكريين وأفراد مدنيين إضافيين، فضلا عن تمكين البعثة من إتمام الترتيبات التشغيلية اللازمة، بما في ذلك التعاقد على موارد جوية إضافية.

٩١ - وميزانيتي المقترحة لتمويل البعثة للفترة المالية الحالية المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١ هي الآن قيد الإعداد وستُراعى فيها تماما الاحتياجات الإضافية من الموارد الناشئة عن تنقيح مفهوم عمليات البعثة. وسأطلب من الجمعية العامة أن تقوم، في أيار/مايو ٢٠٠١ أثناء الجزء الثاني من دورتها الخامسة والخمسين المستأنفة، باتخاذ إجراء بشأن الميزانية وبشأن تمويل أنشطة البعثة للفترة المالية ٢٠٠١ - ٢٠٠٢ التي تبدأ في ١ تموز/يوليه ٢٠٠١.

٩٢ - وفي ٣١ آذار/مارس ٢٠٠١، كان المبلغ الذي لم يُدفع من الاشتراكات المقررة للحساب الخاص للبعثة ٣٣,٥ مليون دولار. وكان مجموع ما لم يدفع من الاشتراكات المقررة لجميع عمليات حفظ السلام يبلغ في ذلك التاريخ ٢ ٣٧١,٤ دولار.

عاشرا - الخطوات المقبلة

٩٣ - تتضمن الفقرات من ٤٣ إلى ٤٩ أعلاه وصفا للخطوات التي اتخذتها اللجنة الوزارية المشتركة واللجنة السياسية حتى الآن لتنفيذ ما طلب في القرار ١٣٤١ (٢٠٠١) من وضع خطط للانسحاب المنتظم لجميع القوات الأجنبية من إقليم جمهورية الكونغو الديمقراطية ونزع سلاح الجماعات المسلحة المحددة في اتفاق لوساكا وتسريحها وإعادة إدماجها أو إعادة توطينها.

٩٤ - ومع ذلك، سيلزم القيام بقدر كبير من الأعمال الإضافية لكي يتسنى إنتاج خطط يمكن استخدامها كأساس مناسب لولاية البعثة في مرحلة ثالثة نهائية من النشر. وقد أبلغت البعثة اللجنة العسكرية المشتركة واللجنة السياسية بأنه من غير المرجح أن تؤيد الأمم المتحدة خطة تفترض أنها ستقوم "بإنفاذ" نزع السلاح بموجب ولاية مبنية على الفصل السابع. ومن المشكوك فيه أيضا أن تتاح القوات والموارد اللازمة لتنفيذ هذه الولاية حتى إذا اعتمدت. وعلاوة على ذلك، فإن إدراج شروط مسبقة فيما يتعلق بانسحاب القوات الأجنبية يلقي بظلال الشك على صحة الجدول الزمني للانسحاب. ومع ذلك، قد يكون من

المفيد، حتى في هذه المرحلة، النظر فيما قد يلزم في حالة مرحلة ثالثة من العمليات، على النحو المرتأى أصلاً في تقرير المؤرخ ١٧ تموز/يوليه ١٩٩٩ (S/1999/790).

الدخول في المرحلة الثالثة

٩٥ - في حين تعتبر المرحلة الثانية بصورة أساسية بمثابة عملية عسكرية تقنية ذات نطاق محدود نسبياً، يحتمل أن تتطلب المرحلة الثالثة توسيع ولاية البعثة وحجمها بدرجة كبيرة.

٩٦ - والبعثة مدركة تماماً للتحديات الهائلة التي ستصاحب مرحلة ثالثة محتملة من العمليات في حالة وجودها، وقد اتخذت بالفعل عدد من الخطوات لدراسة التي يمكن تحتها وضع نهج بشأن نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة الوطن وإعادة التوطين. وعملاً بالقرار ١٣٤١ (٢٠٠١)، بدئ عدد من المبادرات الموازية من جانب اللجنة العسكرية المشتركة والبعثة وإدارة عمليات حفظ السلام. وإعادة الإدماج وإعادة الوطن إلى الوطن. وعملاً بالقرار ١٣٤١ (٢٠٠١)، بدأت اللجنة العسكرية المشتركة والبعثة وإدارة عمليات حفظ السلام عدداً من المبادرات المتوازية. وأنشأ رئيس اللجنة العسكرية المشتركة فريقاً عاملاً معنياً بعمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة الوطن بدأ بتحديد المعالم الضرورية. وأنشأت البعثة فريقاً عسكرياً/مدنياً مشتركاً لتناول الجوانب الفنية، وسوف تنشئ وحدة خاصة لدعم تخطيط البرنامج وتنفيذه. وفي ٢ و ٣ نيسان/أبريل، نظمت إدارة عمليات حفظ السلام حلقة دراسية عن المسألة شارك فيها أكاديميون رواد ومنظمات غير حكومية معنية. وأوفدت الإدارة أيضاً فريقين من الاختصاصيين من خبراء في النقل والإمداد والمخططين العسكريين - إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية لمساعدة البعثة في أعمال التخطيط الجارية التي تضطلع بها.

٩٧ - وينبغي أن تراعي ولاية البعثة في المستقبل الصعوبات الجديدة التي يتوقع أن تنشأ خلال تنفيذ اتفاق لوساكا لوقف النار وعقب تنفيذه مباشرة، والدور الذي يمكن للبعثة أن تؤديه في التغلب على هذه الصعوبات. وينتظر وفقاً لاتفاق لوساكا لوقف النار إنجاز ثلاث مهام رئيسية في المرحلة الثالثة وهي: انسحاب جميع القوات الأجنبية من إقليم جمهورية الكونغو الديمقراطية، وتأمين حدود جمهورية الكونغو الديمقراطية مع أوغندا ورواندا وبوروندي، ونزع سلاح الجماعات المسلحة وتسريحها وإعادة إدماجها وإعادة الوطن إلى أوطانها وإعادة توطينها. ومع ذلك فالواقع هو أن ثمة مؤشرات موجودة بالفعل تدل على احتمال اضطراب البعثة، رغم صعوبة هذه المهام التي عليها الاضطلاع بها، إلى تكبد التزامات ومخاطر إضافية سوف تتطلب منها جهداً أكبر بكثير.

انسحاب القوات الأجنبية

٩٨ - لا تتيح الولاية الحالية للبعثة ولا قوامها تحمل المسؤولية عن أمن السكان المدنيين. بيد أنه يجب، في حال انسحاب جميع القوات الأجنبية من إقليم جمهورية الكونغو الديمقراطية، معالجة مسألة المسؤولية عن أمن السكان المدنيين. وقد يكون من الضروري أن تقوم الأطراف، بالتشاور مع البعثة وربما مع الميسر المحايد، بوضع آليات للإدارة المحلية، بما في ذلك أمن السكان المحليين، في المناطق المزمع أن تخليها القوات الأجنبية.

٩٩ - ويتصل جزء من المشكلة بالحاجة إلى إدارة مدنية مؤقتة وتوفير الخدمات الأساسية. إضافة إلى ذلك، فإن من شأن الفراغ الذي يتركه انسحاب القوات الأجنبية في بعض المناطق أن يؤدي إلى تجدد اشتعال صراعات كان يمكن لوجود تلك القوات أن تساعد على احتوائها. وفي هذا السياق، تثير حالة البانيا مولينغه في كيفو الجنوبية (انظر الفقرة ٧٨ أعلاه) قلقاً خاصاً.

١٠٠ - ولا يمكن تجاهل خطر استمرار معاناة السكان المدنيين، خلال المرحلة الثالثة وبعدها من العنف والتشرد وانعدام القانون والحرمان. وتوحي المؤشرات الأولية للحالة في الجزء الشرقي من البلد بإمكان حدوث ذلك بالفعل ما لم تتخذ تدابير ملائمة لمنع وقوع هذا الاحتمال. وسيكون من الضروري، القيام، في الوقت الملائم، بإجراء مناقشة مع أطراف الصراع كما أنه ينبغي أن تكون عليه هذه التدابير وكيفية وضعها موضع التنفيذ.

١٠١ - وحتى في حالة كفاءة قدر كاف من الأمن، يمكن للمشاكل المتعلقة بتوفير المساعدة الإنسانية أن تظهر على الفور. فحجم المشاكل الإنسانية في المناطق التي يمكن الوصول إليها هائل. ولعل محنة المجموعات السكانية القاطنة في المناطق التي يتعذر الوصول إليها أسوأ بكثير. ومع نشر البعثة في المناطق التي يتعذر حالياً الوصول إليها، من المؤكد أنها ستواجه مستويات رهيبية من الجوع والمرض والفقر والحرمان تطال مئات الآلاف أو حتى الملايين من السكان. وبكل بساطة، لن يتسنى إعادة السلام والمصالحة الوطنية ما لم تتخذ خطوات سريعة وفعالة للتخفيف من أسوأ تجليات هذه الشرور. وينبغي الشروع منذ الآن بالتخطيط للجهود اللازمة للقيام بهذه الأعمال، استناداً إلى النتائج التي توصل إليها وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ الذي عاد لتوه من زيارة البلد. ويمكن أن تكون إحدى الخطوات الهامة في هذا الاتجاه إعادة فتح شبكة المجاري المائية الداخلية وهو الأمر الذي إن أمكن إنجازه سيؤدي إلى تحسين الاتصالات الداخلية وتعزيز بناء الثقة على حد سواء.

١٠٢ - ولطالما تعرضت حقوق الإنسان في مختلف أنحاء جمهورية الكونغو الديمقراطية لأخطار جسيمة على نحو ما هو مبين في الفرع السابع أعلاه. وقد يترافق انسحاب القوات الأجنبية بانتهاكات جديدة لحقوق الإنسان في جو من البلبلة وعدم المحاسبة. وقد يكون من الضروري النظر في الخطوات الأخرى التي قد تتخذها البعثة والأطراف لتفادي انتهاكات حقوق الإنسان ومعالجتها.

نزع سلاح المجموعات المسلحة وتسريحها

١٠٣ - لا يشكل اقتفاء أثر المجموعات المسلحة ونزع سلاحها بالقوة مهمتين تدرجان في إطار حفظ السلام. وقد ذكرت في تقرير المؤرخ ١٥ تموز/يوليه ١٩٩٩ (S/1999/790) أنه لا يوجد حل عسكري للمشاكل التي تمثلها المجموعات المسلحة، ولا يزال هذا هو رأيي إلى اليوم. وستكون أية توصية أقدمها بشأن المساعدة التي يمكن أن توفرها لعمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين مبنية على افتراض أنه لن يطلب من البعثة استعمال إجراءات الإنفاذ. وفي بعض الحالات من المتوقع أن تقوم عناصر من الجماعات المسلحة العاملة مع القوات المتحالفة بتقديم أنفسهم للبعثة لنزع السلاح والتسريح الطوعيين. ويمكن أن يطلب من البعثة تقديم المساعدة بناء على ذلك.

١٠٤ - وليس ثمة تفاصيل كافية بعد عن طبيعة خطة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين التي ستقدمها الأطراف، ولا عن احتياجاتها التشغيلية. كما أنه ليس لدينا في المرحلة الراهنة معلومات كافية عن المجموعات المسلحة وأعدادها وأسلحتها وأماكن تواجدها وهياكل قيادتها وزعاماتها، ولا عن نواياها المحتملة، مما يتيح لنا وضع خطة تشغيلية تفصيلية تنفذ على الفور، حتى ولو كانت الموارد متاحة. وفي الوقت نفسه، يتطلب بعض الحلول التي ينظر فيها بالنسبة لهذه المجموعات الوفاء بشروط سياسية مسبقة هامة. فاستنادا إلى المعلومات التي توفرها الأطراف، سوف تحتاج البعثة إلى التنسيق مع مختلف المبادرات الإنسانية والإنمائية الأخرى في ما يتعلق بإعادة الإدماج والإعمار لدى دعم جهود الأطراف في صياغة "خطة عامة" لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة إلى الوطن. وسوف تتوج هذه الخطة الرئيسية بإدراج جهود نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في الأنشطة الإنمائية العادية في أبكر فرصة ممكنة.

١٠٥ - هذا وقد لجأ جميع أطراف الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى استخدام الجنود الأطفال، ولا تشكل المجموعات المسلحة استثناء من ذلك. ولا يعرف عدد الجنود الأطفال في جمهورية الكونغو الديمقراطية بالضبط، لكنه يخشى أن يكون كبيرا للغاية. وقد كان الأطفال من أكثر الفئات المتضررة تعرضا للخطر في جمهورية الكونغو الديمقراطية،

وسوف يتعين في حال تنفيذ المرحلة الثالثة بذل جهد كبير في مختلف أنحاء البلاد لإنقاذ الأطفال والعناية بهم، والسعي إلى جمع شملهم مع أسرهم. ومن الأهمية بمكان التأكيد على أن الطابع الخطير للحالة المتعلقة بالجنود الأطفال لا ينبغي أن يصرف اهتمامنا عن معاناة واحتياجات الملايين من الأطفال الذين لم يصبحوا جنودا. ويجب أن تراعى خطط إعادة الإدماج احتياجات المشردين الداخليين من أطفال وفتيات صغيرات وشباب ساخط، أو من تجمعات أخرى هي في طور تشكيل أفكار سياسية توافقية. ويعتزم وكيل الأمين العام المعني بالأطفال في حالات الصراع المسلح زيارة جمهورية الكونغو الديمقراطية في المستقبل الوشيك، على نحو ما هو مطلوب في القرار ١٣٤١ (٢٠٠١). وسوف تستند أي توصيات تقدم في صدد هذه المشكلة فيما يتعلق بالدور المحتمل للبعثة في المستقبل إلى ما يخرج به وكيل الأمين العام من نتائج.

١٠٦- ومن النافل التأكيد على المخاطر الجسيمة التي ينطوي عليها التعامل مع الجماعات المسلحة فعلى سبيل المثال نفذت القوات الحكومية الرواندية السابقة (القوات المسلحة الرواندية السابقة) وميليشيا انتراهاموي في عام ١٩٩٤ عملية الإبادة الجماعية في رواندا وكانتا مسؤولتين عن مقتل ١٠ من أفراد حفظ السلام البلجيكيين. واستمرت هاتان الجماعتان منذ ذلك الحين في القتال في الغابات النائية من منطقة كييوس. وشنت أيضا هجمات قتل داخل رواندا نفسها. وقاتلتا أيضا في حرب ١٩٩٦-١٩٩٧ وفي الحرب الجارية التي بدأت في عام ١٩٩٨. وثمة أدلة موثوقة على ارتباطهما الوثيق بمجموعات المتمردين البورونديين كما أنهما ربما شاركتا في القتال في بوروندي. وقد يكون عدد من قادهما على لائحة اتهام المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. ولا يُعرف الكثير عن قيادتهما ولا عن هيكليهما القيادي وعلاقتهما بالمجموعات الأخرى وأعدادهما وتسليحهما. ويعتقد أنهما مدججتان بالأسلحة ويجب اعتبارهما خطيرين إلى أبعد الحدود.

أمن الحدود

١٠٧- ولن تكون الأمم المتحدة في وضع يسمح لها بضمان الحدود الفاصلة بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا ورواندا وبوروندي بالوسائل العسكرية. إذ لا يمكن اعتبار هذه الحدود مضمونة فعلا إلا إذا كانت البلدان الأربعة على وئام فيما بينها، وما من بلد منها يسمح باستخدام أراضيه كنقطة انطلاق لمهاجمة أي بلد آخر. ولا بد أن تُترك هذه المسألة للحكومات المعنية. بيد أنه من المسلّم به أن مراقبة الحدود بشكل فعال هو شرط مسبق للاستقرار والسلام في منطقة البحيرات الكبرى ككل.

١٠٨ - وعندما يتعلق الأمر بأمن الحدود، وبجوانب أخرى من مرحلة ثالثة محتملة أيضا، فإن أثر أعمال اتفاق لوساكا على الحالة في بوروندي لا يمكن تجاهله. وفي حين أن تحليل ذاك الأثر يتجاوز نطاق هذا التقرير، فإن الحالة في بوروندي وثيقة الصلة بالحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

أهمية منطقتي كييفو

١٠٩ - منطقتا كييفو الشمالية والجنوبية هما بؤرة أحدث الأنشطة عهدها للجماعات المسلحة. ومنطقتا كييفو هاتان تشكلان معظم منطقة الحدود بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وجاراتها إلى الشرق، أوغندا ورواندا وبوروندي. كما أن منطقتي كييفو هما مقر مجتمع مدني متباين نشط، مع العديد من المنظمات المستندة إلى الكنائس وذات التوجه إلى حقوق الإنسان. فمليشيات مايي مايي، التي وقّع بعضها مؤخرا اتفاقا مع حركة تحرير الكونغو، هي عامل هام في معادلة منطقة كييفو، ولا بد من إدخالها في عملية التخطيط لبرنامج شامل لترع السلاح والتسريح وإعادة الدمج وإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين. ففي إطار عمليات جمهورية الكونغو الديمقراطية والبعثة في المستقبل هناك، تتمتع منطقتا كييفو بأهمية استراتيجية كبيرة. كما يمكنهما أن تشكلا أخطارا محتملة كبيرة، بما في ذلك مخنة بانيامولانغي (انظر الفقرة ٧٨ أعلاه).

١١٠ - وقد أعلن مجلس الأمن فعلا عن استعداده لدعم نشر محتمل للبعثة في منطقتي غوما وبوكافو، الواقعتين في كييفو الشمالية والجنوبية، بالترتيب. وللبعثة بالفعل قاعدة نقل وإمداد في غوما، بيد أنه ليس لها من وجود آخر في هذا الوقت في منطقتي كييفو. وعلى وجه الخصوص، فإن إحراز التقدم في الحوار بين الأطراف الكونغولية يمكن أن يكون له أثر إيجابي على عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج وإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين في منطقتي كييفو. وبالنظر إلى أهمية منطقتي كييفو، قد يكون من الضروري للبعثة أن تولي اهتماما خاصا للحالة السياسية والإنسانية والأمنية وللحالة المتعلقة بحقوق الإنسان في المقاطعتين.

حادي عشر - ملاحظات

١١١ - بعد فترة طويلة من الركود الواضح منذ نشر البعثة لأول مرة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، تغير الكثير منذ بداية عام ٢٠٠١. وقد بدئت المرحلة الثانية، وإن كان الامتثال في بعض المناطق ما زال أقل بكثير عما هو مرغوب فيه. وفي هذا الصدد أشجب الموقف المعوق الذي اتخذته سلطات التجمع الكونغولي في اعتراض سبيل نشر الوحدة المغربية في كيسانغاني. وينبغي ألا يكون نشر البعثة مرهونا بأي عامل، بما في ذلك التحقيق في

انتهاكات مزعومة لوقف إطلاق النيران. ويجب أن يسمح التجمع الكونغولي بنشر قوات البعثة دون مزيد من التأخير وإعادة علاقاته التعاونية مع البعثة بشكل كامل والامتناع عن المزيد من المضايقة والإعاقة. إن المجتمع الدولي قد انتظر بما فيه الكفاية إحراز تقدم في حل الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية ولن يمتلك إلا القليل من الصبر إزاء المزيد من التأخيرات الأخرى عن هذا المصدر.

١١٢- وأحث جبهة تحرير الكونغو على العمل مع البعثة والقوات المسلحة الكونغولية والسلطات الحكومية لإيجاد طرق للوفاء بالتزامها بفض اشتباك قواتها وفقا لخطة هراري المنقحة بطريقة تحمي أمن السكان المحليين المعنيين.

١١٣- ومن الضروري الآن أن تقوم جميع الأطراف باستغلال الخطوات التي اتخذها البعض منها حتى الآن وذلك بالانسحاب إلى مواقعها الدفاعية الجديدة، وتعيين ضباط اتصال للعمل مع البعثة وتوفير التفاصيل الضرورية عن قوامها وتنظيماتها كي يتسنى للبعثة مواصلة عمليات التحقق التي بدأتها.

١١٤- وإذا ما نُفذت جميع الإجراءات المذكورة أعلاه، ستكون المرحلة الثانية من عملية نشر البعثة قد أُنجزت إلى حد كبير. ومع ذلك يمكن أن تكون المرحلة الثالثة، أكثر صعوبة وتعقيدا وخطورة وتكلفة، بشكل لا يمكن حسابه. ومع ذلك، أعتقد أنه ينبغي لمجلس الأمن النظر في الدخول في المرحلة الثالثة بمجرد توفر الشروط اللازمة على أساس الإعداد والتخطيط الشاملين. فالزخم المتولد عن نجاح فض الاشتباك بين القوات يجب ألا يذهب سُدى. كما لا ينبغي السماح للقوات بجعل مواقعها الدفاعية الجديدة دائمة. فاتفق لوساكا لوقف إطلاق النار والقرارات ١٣٠٤ (٢٠٠٠) و ١٣٤١ (٢٠٠١) تشترط جميعها الانسحاب الكامل من جانب جميع القوات الأجنبية من إقليم جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويجب أن نطالب الحكومات المعنية بالامتنال التام لالتزاماتها.

١١٥- ولني أرحب بالاتصالات الثنائية التي جرت بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا، وكذلك بين الأطراف الأخرى وآمل جدا أن تولد عملية فض الاشتباك وإعادة الكتائب العسكرية إلى أوطانها بالتدرج المزيد من الثقة. وفي حين أن الخطة الرسمية لسحب جميع القوات الأجنبية تنتظر الإنجاز، فأنا على ثقة من أن الاستمرار في تنفيذ اتفاق لوساكا وخطط كامبالا/هراري لفض الاشتباك، وإجراء المزيد من الاتصالات الثنائية، والالتزام المشترك بمعالجة مسألة الجماعات المسلحة في المقاطعات الشرقية يشكل أضمن طريقة لتحقيق تسوية دائمة وسحب جميع القوات الأجنبية من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأشجع حكومي جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا على متابعة الحوار لتحقيق هذه الغاية.

١١٦ - وستواصل البعثة وإدارة عمليات حفظ السلام، ما تقوم به من جمع المعلومات وتقييم الحالة في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، وتخطيطهما لمرحلة ثالثة محتملة، وذلك بالتعاون الكامل مع الأطراف. وفي هذا الصدد، سيكون في إيفاد مجلس الأمن بعثة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية في أواخر أيار/مايو فرصة قيمة بالنسبة للأعضاء لدراسة الحالة الناشئة هناك دراسة مباشرة وتحديد الإجراءات التي قد تلزم لتسهيل بدء المرحلة الثالثة.

١١٧ - وأنوي أن أقدم تقريراً إلى المجلس قبل ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠١، وهو موعد نهاية الولاية الحالية للبعثة، وأن أدرج في ذلك التقرير توصيات بالنسبة للطرق التي تستطيع بها البعثة والأمم المتحدة مساعدة الأطراف في تنفيذ خطط عملية لسحب القوات الأجنبية وعمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج وإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين بالنسبة للجماعات المسلحة. وستستند تلك التوصيات إلى أفضل المعلومات المتوفرة في ذلك الحين، بما في ذلك أية نتائج يتوصل إليها مجلس الأمن على أساس تقرير بعثته إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، وكذلك جميع المعلومات التي ستتيحها الأطراف.

١١٨ - ولا يمكن الآن معرفة ما ستطوي عليه تلك التوصيات معرفة دقيقة. وإنني انظر بشكل جدي إلى الأخطار التي قد يواجهها السكان مع رحيل القوات الأجنبية، الذي هو أمر حتمي، وأعتقد أن أعضاء مجلس الأمن يشاطرونني قلقي هذا. كما ليس في وسع أي مراقب ألا يتأثر بالاحتياجات الإنسانية الساحقة لجميع سكان جمهورية الكونغو الديمقراطية وبجسامة انتهاكات حقوق الإنسان التي تعرض لها النساء والرجال والأطفال، على حد سواء. وعلى ذلك يجب أن تدرك الأمم المتحدة ماذا يمكن أن تفعله للتأهب للحالة التي قد تنشأ في جمهورية الكونغو الديمقراطية عقب انسحاب القوات الأجنبية المسؤولة حالياً عن أمن السكان المدنيين في المناطق الخاضعة لسيطرتها.

١١٩ - وأود أن أعرب عن تقديري للسيد كامل مرجانه، ممثلي الخاص، للجنرال دياللو، قائد قوة بعثة الأمم المتحدة في الكونغو، ولجميع أفراد البعثة، مدنيين وعسكريين، للجهود التي ما برحوا يبذلونها في سبيل إعادة السلام إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية.

المرفق

بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية
١١ آذار/مارس ٢٠٠١

المراقبون العسكريون	ضباط الأركان	المجموع
١٠		١٠
الأردن		١١
أوروغواي	١٣	٣٢
أوكرانيا		٦
باكستان	٩	٢٧
بلجيكا	١	١
بنغلاديش	٧	١٦
بنن	٢	١٦
بور كينا فاسو		٢
بولندا		٢
بوليفيا	١	١
بيرو		٣
تونس		١٥
الجزائر		٦
الجمهورية العربية الليبية		١
الجمهورية التشيكية		٣
جمهورية تنزانيا المتحدة	١	٥
جنوب أفريقيا	١	٢
الدانمرك	١	٢
رومانيا	١	١٧
زامبيا		٥
السنغال	١٧	٢٥
سوازيلند	١	١
السويد		٢
الصين		٤
غانا		٤
فرنسا	٢	٤
كندا	٥	٦
كينيا	٤	٢٢
مالي		١

المراقبون العسكريون	ضباط الأركان	المجموع	
٧	١١	١٨	ماليزيا
٢٤	١	٢٥	مصر
	٤	٤	المغرب
١٣		١٣	ملاوي
	٥	٥	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
٢		٢	موزامبيق
١٦	١	١٧	نيجال
٢	١	٣	النيجر
٩	١	١٠	نيجيريا
١٨		١٨	الهند
٢٧٧	٩٠	٣٦٧	المجموع

